



بكم تعلو.. ومنكم تنتظر

اليوم الوطني لدولة قطر - 18 ديسمبر

دولة قطر..

نموذج لدولة صغيرة الحجم كبيرة التأثير

بقلم السفير القطري لدى البلاد: علي بن عبدالله آل محمود



وتسهم قطر في الجهود الإنسانية والتنموية في مناطق الأزمات لترسيخ التعايش السلمي، ويعتمد دور قطر في إرساء دعائم السلم والأمن الدوليين على الدبلوماسية الهادئة والعلاقات المتوازنة والدعم الإنساني، ما جعلها منصة معترفاً بها للحوار وحل الخلافات سلمياً.

وفي شأن العلاقة مع دول الخليج، ترى دولة قطر أن علاقتها مع دول مجلس التعاون الخليجي تقوم على أسس الوحدة والتكامل والمصير المشترك، انطلاقاً من الروابط التاريخية والثقافية والاجتماعية التي تجمع شعوب المنطقة، وتؤكد دولة قطر أن مجلس التعاون الخليجي يمثل إطاراً استراتيجياً مهماً لتعزيز الأمن والاستقرار، ودفع التعاون الاقتصادي والسياسي والدفاعي، وعلى المستوى الدولي، تتبنى دولة قطر سياسة خارجية تقوم على الانفتاح والتوازن وبناء الشراكات الدولية، وتسعى إلى إقامة علاقات متوازنة مع دول العالم كافة قائمة على الاحترام المتبادل، وتعزيز الأمن والسلم الدوليين، ودعم الحوار كوسيلة لحل النزاعات، وتركز دولة قطر على التعاون في مجالات الطاقة والتنمية المستدامة والتعليم والوساطة الدبلوماسية الدولية، وتعمل على تعزيز دورها فاعلاً وموثوقاً به، كما تلعب دولة قطر دوراً بارزاً في المنظمات الإقليمية والدولية، وتعتمد دبلوماسية مرنة تمكنها من بناء علاقات قوية مع مختلف الدول.

تتمتع دولة قطر بموقع متقدم في عدد من المؤشرات الدولية بفضل جهودها في التنمية الشاملة، وحققت مراكز رائدة في مؤشرات التنمية البشرية، والأمن، وثنافسية الاقتصاد، ويعكس هذا الأداء نجاح دولة قطر في تبني سياسات تنموية مستدامة وتعزيز الابتكار، ما يدعم مكانتها كدولة ذات حضور قوي وفعال على الساحة الدولية، إن الإنجازات التي حققتها قطر في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتلاحم بين القيادة الرشيدة والشعب المعطاء وترسم صورة زاهية لمستقبل التسعد الرفاهية والتنمية والاستقرار.

وفي الشأن الاقتصادي، وأصل الاقتصاد القطري أداءه الإيجابي، وتمكنت الدولة من الحفاظ على استقرار الاقتصاد وثقة المستثمرين، وتكشفت المؤشرات عن أداء اقتصادي واعد يحافظ على وتيرة نمو قوية، وحققت الدولة قفزات نوعية في مجالات الطاقة والتنمية التقنية والتعليم والرعاية الصحية والرفاه الاجتماعي إلى جانب تعزيز مكانتها كوجهة جاذبة للاستثمارات الإقليمية والعالمية والشراكة والتكنولوجيا والساحة كمنصة دولية قطر اهتماما كبيراً بدعم وتحفيز القطاع الخاص.

العلاقة مع الكويت مبنية على الثقة والتعاون

وقسي نكري اليوم الوطني، أود الإشادة بالعلاقات الأخوية التاريخية الراسخة بين دولة قطر ودولة الكويت الشقيقة، وبشكل هذا التنسيق السياسي القائم على الشراكة والتفاهم والحرص المشترك على أمن وسلامة المنطقة، أحد أبرز جوانب العلاقات بين البلدين من خلال التنسيق المستمر في القضايا الإقليمية والدولية، والزيارات المتبادلة على أعلى المستويات، وبعبر المشاورات الثنائية والتعاون الوثيق في المنظمات الإقليمية والدولية بما يعزز المصالح المشتركة، وتعد اللجنة العليا المشتركة إطاراً مؤسسياً مهماً لتعزيز التعاون الثنائي وتنسيق الجهود، وعقدت اجتماعات الدورة السادسة للجنة في الدوحة في فبراير الماضي وتم التوقيع على مذكرات تفاهم في عدة مجالات.

وتتميز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين قطر والكويت بالاستقرار والثقة والتعاون المستمر، ويشهد التبادل التجاري بين البلدين نمواً مستمراً، ويعمل البلدان عبر لجان خليجية وثنائية مشتركة لتسهيل التجارة وتنسيق السياسات الاقتصادية وزيادة الشراكات، وتعد قطر مورداً رئيسياً للغاز الطبيعي المسال للكويت ما يجعل قطاع الطاقة أحد أهم ركائز العلاقات الاقتصادية، وبهذه المناسبة، يسرني التأكيد على حرص دولة قطر، أميراً وحكومة وشعباً، على تقوية وتعزيز هذه العلاقات الوطيدة والمتميزة في كافة المجالات، في ظل القيادتين السابستين في كلا البلدين، صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد وأخيه صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ صباح خالد لما فيه خير ومصصلحة الشعبين والبلدين الشقيقين، متمنياً لكلا البلدين مزيداً من التقدم والتطور والازدهار.

كما يطيب لي أن أنتهز هذه الفرصة لأقدم بجزيل الشكر لكافة وسائل الإعلام، المقروعة والمرئية والمسموعة، بدولة الكويت الشقيقة على ما تبذله من جهد مقدر في التغلّب المتميزة لما يجري في بلدهم الثاني دولة قطر وعلى الدور البناء الذي تقوم به في توطيد علاقات التعاون بين البلدين والشعبين، وتعزيز أواصر الحبة والإخاء لمصلحة البلدين والشعبين الشقيقين، متمنياً لها التوفيق والنجاح في القيام بهذه المهمة لما فيه خير ونماء ومصصلحة البلدين والشعبين الشقيقين.

تحتفل دولة قطر في الثامن عشر من ديسمبر من كل عام بذكرى تأسيسها على يد المؤسس، الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني، وتمثل هذه الذكرى لشعب قطر مناسبة للتعبير عن قيم الولاء والانتماء وترسيخ الاعتزاز بالهوية الوطنية، والاحتفاء ببداية عهد النهضة والتأسيس لدولة قطر الحديثة وبالإنجازات التي تحققت، والتطلع إلى المستقبل الزاهر في ظل قيادتها الحكيمة، ويسرني بهذه المناسبة السعيدة، أن أرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد «حفظه الله» قائد مسيرة الإنجازات والتنمية، ورمز النهضة والتحديث والتقدم، وإلى الحكومة الرشيدة والشعب القطري الكريم.

دور الوساطة القطرية

تتسم الوساطة القطرية في حل النزاعات بالفعالية والتأثير لأنها تتبنى مبدأ الحياد تجاه الأطراف المختلفة في الصراعات بين الدول والمجموعات المتنازعة، كما تلعب دوراً مهماً كوسيط نزيه يسعى إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم، ويمثل دور الوساطة القطرية في تقديم منصة محايدة للحوار بين الأطراف المتنازعة ما يسهل عملية القفامة بالتركيز ويشجع على حل النزاعات بشكل سلمي.

وتضطلع قطر بدور محوري في حل الأزمات الإقليمية والعالية، كالنزاعات الحدودية بين الدول والخلافات السياسية بين الدول والمجموعات المسلحة أو المعارضة من خلال المبادرات الدبلوماسية، وتعمل على التوسط لإيجاد حلول دبلوماسية بعيداً عن العنف والحروب، وتقدم مساعدات إنسانية ودعماً مقدراً لإعادة بناء المجتمعات المتضررة من الصراعات، ما يعزز عملية السلام، وبفضل علاقاتها الدولية الواسعة وحيادها الإيجابي تمكنت دولة قطر من لعب دور الوسيط النزيه والناجح في الكثير من النزاعات الإقليمية والدولية.

احتلت الوساطة القطرية مكانة مرموقة وباتت موضع اهتمام عالمي، وتحولات الدوحة إلى مركز دولي لفض النزاعات في المنطقة والعالم، وفي الكثير من الممات والقضايا الإقليمية والدولية، ولعبت دور الوساطة في صراعات أفغانستان وباكستان، ومختلفة حول العالم، حيث حققت الوساطة القطرية خلال السنوات الماضية نجاحاً في إنهاء العديد من الأزمات وتسوية العديد من النزاعات داخل المنطقة وخارجها.

ساهمت دولة قطر في توقيع عدد من اتفاقيات السلام حول العالم، من أبرزها: اتفاق الدوحة الخاص ببلقان، وثيقة سلام دارفور بالسودان، والمصالحة بين جيبوتي وأريتريا، بالإضافة إلى جهود الوساطة في اليمن وأفغانستان وباكستان، والمفاوضات بشأن الملف النووي الإيراني، وتبادل الأسرى بين طالبان وأميركا، وأسفلات قطر من موقعها الدبلوماسي العالمي للتوسط في أزمات الرهائن الدولية والنزاعات الإقليمية، محافظة على دورها الحكيم والحيادي رغم التحديات الأمنية. في نوفمبر الماضي، أعلنت دولة قطر عن توقيع اتفاق الدوحة الإطاري للسلام بين حكومة جمهورية الكونغو الديموقراطية، وتحالف نهر الكونغو حركة 23 مارس، ويمثل الاتفاق إنجازاً مهماً جديداً ضمن مسار السلام الذي تسهله دولة قطر، استناداً إلى زخم «إعلان مبادئ الدوحة» الموقع في يوليو 2025.

وفي أكتوبر الماضي، نجحت الوساطة القطرية المشتركة مع مصر والولايات المتحدة في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة بين إسرائيل وحركة حماس، إضافة إلى المرحلة الأولى من تبادل الأسرى، بالرغم من محاولات إفسال الوساطة عبر هجمات إسرائيلية على أرضها.

وفي هذا الصدد، أود الإشادة بالدعم المستمر من قبل دولة الكويت الشقيقة، قيادة وحكومة وشعباً، لجهود الوساطة القطرية في الملفات الإقليمية والدولية، وإشادتها في المنابر المحلية والإقليمية والدولية بدور دولة قطر في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، معتبرة أن العمل الدبلوماسي المشترك يسهم في تعزيز أمن واستقرار دول الخليج ومحيطها الإقليمي والعالم أجمع، كما يتكامل دور البلدين من خلال التنسيق السياسي والسعي إلى التهدئة وتخفيف التوترات، كما يعكس رؤية خليجية مشتركة تقوم على الحكمة والدبلوماسية الهادئة.

قطر واحة السلام

تعتبر رؤية «قطر واحة السلام» عن الدور الذي تسعى قطر لتأديته كمبتدع للحوار الدبلوماسي ووسيط لحل النزاعات الإقليمية والدولية، وبفضل مبادراتها الإنسانية واستضافتها للمفاوضات والفعاليات الدولية، تطرح قطر اليوم كنموذج لدولة صغيرة الحجم كبيرة التأثير، تسعى إلى ترسيخ السلام والتعاون بين الشعوب، وتلعب دولة قطر دوراً بارزاً في جهود السلام إقليمياً ودولياً.



السياسة الخارجية تركز على ترسيخ السلم والأمن الدوليين من خلال تشجيع الحل السلمي للنزاعات الدولية

الإنسان القطري أهم لبنات بناء الوطن وأعظم استثماراته وللشباب دور محوري في مسيرة التقدم الوطني

البنك الدولي يتوقع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3.2٪ في 2025

وتعزيز مساهمة القطاع الخاص فيه، وتوفر قطر لزوارها تجارب سياحية غنية، حيث تقدم من خلالها مزيجاً فريداً يجمع بين الأصالة الثقافية ومنجزات الحضارة العصرية. وقد عززت الدولة مكانتها كوجهة سياحية رائدة عالمياً، بفضل ما تزخر به من تجارب سياحية آمنة تلبي تطالعات جميع الأعمار والأذواق. وحددت قطر أهداف المرحلة القادمة بالتركيز على 15 سوقاً ذات أولوية، تشمل دول مجلس التعاون الخليجي وتقسيم الأسواق حسب الجهات السفر النهائية إلى رحلات توقف، وتوسيع نطاق المكاتب التمثيلية الدولية حيث يوجد حالياً 13 مكتباً في جميع أنحاء العالم، وإطلاق حملات تسويقية عبر المنطقة والعالم، وتطوير رزمة فعاليات عالمية المستوى تظل مستمرة على مدار العام.

الاستثمار في القطاع التعليمي

تمكنت دولة قطر من تطوير منظومة تعليمية حديثة بمعايير عالمية، توفر تعليماً رفيع المستوى يهيئ الطلاب بالمهارات والمعارف اللازمة لمواجهة متطلبات وتحديات المستقبل. وتضم دولة قطر مؤسسات تعليمية وطنية رائدة مثل جامعة قطر، وجامعة حمد بن خليفة، وجامعة الدوحة للعلوم والتكنولوجيا، إلى جانب فروع جامعية عالمية مرموقة مثل جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال إتش إي سي باريس في قطر وجامعة أبردين.

وتتفج جامعة قطر اليوم كمحارة للتميز الأكاديمي والبحثي في دولة قطر والمنطقة، حيث تضم هيئة طلابية متنوعة يزيد عددها على 23 ألف طالب وطالبة موزعين على 12 كلية تقدم مجموعة واسعة من البرامج الأكاديمية. وتحتضن المدينة التعليمية في مؤسسة قطر مراكز تعليمية من رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر، ومؤسسات التعليم العالي وحاضنات للشركات الناشئة وواحة للتكنولوجيا، كما تعد المدينة التعليمية في قطر موطناً لخمس جامعات أميركية مرموقة - جامعة كارنيجي ميلون، وجامعة جورج تاون، وجامعة نورث وسترن، وجامعة فرجينيا كومولث، وكلية ويل كورنيل للطب - تعمل كل منها بشكل مستقل، مقدمة تعليماً أمريكياً عالي المستوى للطلاب في المنطقة وخارجها. وقد تصدرت دولة قطر المبادرات الدولية لحماية التعليم من الاعتداءات والانقطاعات الناجمة عن النزاعات، وضمان وصول الأطفال والشباب من الفئات المهمشة إلى التعليم في مختلف أنحاء العالم، ومن خلال مؤسسات رئيسية مثل مؤسسة التعليم فوق الجميع وصندوق قطر للتنمية، تعمل دولة قطر على تعزيز المساواة في الحصول على التعليم، وتقديم المساعدات الإنسانية، وتمويل جهود بناء القدرات التي تسهم في النمو الاجتماعي والاقتصادي المستدام على الصعيد العالمي. وتمكنت مؤسسة التعليم فوق الجميع من توفير التعليم لأكثر من 16 مليون طفل وشاب غير ملتحقين بالمدراس في أكثر من 60 دولة حول العالم، وذلك من خلال برامجها المتنوعة، والتي تشمل مبادرة «علم طفلاً»، وبرنامج «أيادي الخير نحو آسيا»، وبرنامج «الفاخرة»، وبرنامج «حمائية التعليم في ظروف النزاع وانعدام الأمن»، ومشروع «سويا»، وبرنامج «مناصري قضايا الشباب»، بالإضافة إلى مبادرة «صلتك».

المسال والذي يعد مصدر طاقة أنظف وأكثر أماناً ومرونة وموثوقة. فمع تزايد الطلب على الطاقة، يلعب الغاز الطبيعي - وهو مصدر طاقة نظيف وموثوق وقليل التكلفة - دوراً في غاية الأهمية في تلبية الطلب المتزايد مع خفض انبعاثات الكربون، كما يمكن استخدام الغاز الطبيعي كمادة وسيطة لإنتاج الهيدروجين والأموثنا منخفضة الكربون، إضافة إلى إمكانية استخدامه لتقليل الانبعاثات من الصناعات مثل صناعة النقل الثقيل وغيرها. وأطلقت قطر للطاقة استراتيجية جديدة للخدمات للاستدامة في مارس 2022، والتي تتضمن مبادرات متعددة لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ويعد احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه أهم تلك المبادرات والجهود التي تنفذها دولة قطر، والتي باتت تعد رائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذا المجال. وتهدف قطر للطاقة بإمتلاكها أكبر قدرة تشغيلية لاحتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه في المنطقة، والقدرة على حقن أكثر من 2,2 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً، إلى تعزيز هذه القدرات لحجز أكثر من 11 مليون طن سنوياً من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2035، وستسهم هذه الجهود في خفض المزيد من كميات الكربون في منشآت الغاز الطبيعي المسال في دولة قطر بنسبة 35٪، وفي منشآت التنقيب والإنتاج بنسبة 25٪ على الأقل. وفي ذات الوقت، تواصل دولة قطر الاستثمار في تقنيات الطاقة المتجددة، إدراكاً منها بدورها المهم في التنمية المستدامة.

السياحة ركيزة للاقتصاد

تعتبر السياحة ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد القطري، تؤثر فيه تأثيراً إيجابياً بما يسهم في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030. وقد وضعت القيادة القطرية قطاع السياحة ضمن خمسة قطاعات ذات أولوية تمثل رافداً أساسياً لدعم مسيرة تنويع الاقتصاد الوطني

القطاع غير الهيدروكربوني معدل نمو سنوي يبلغ 4٪ بحلول عام 2030.

ويتولى جهاز قطر للاستثمار مهمة الاستثمار، والتنويع، والنمو لأموال احتياطي دولة قطر وإدارتها لضمان تأمين عيش كريم للمواطنين جيلاً بعد جيل.

ويتبنى الجهاز نهجاً متنوعاً في الاستثمار، سواء من حيث القطاعات أو المناطق الجغرافية، حيث يملك استثمارات في جميع أنحاء العالم في قطاعات مختلفة مثل التكنولوجيا والإعلام والاتصالات والرعاية الصحية وتجارة التجزئة والعقارات والبنية التحتية والتمويل والصناعات والمواد.

زيادة إنتاج الطاقة

أولت الدولة قطاع الطاقة الاهتمام اللازم كمصدر مهم لتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، وتلتزم بزيادة طاقتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 46٪ من 77 مليون طن سنوياً إلى 126 مليون طن سنوياً بحلول عام 2026، أي قرابة ضعف الإمدادات لتلبية الطلب العالمي، وفي هذا السياق، يذكر أن دولة قطر بصدد تنفيذ مشروع توسعة حقل الشمال الشرقي وحقل الشمال الجنوبي، وقد وقعت جميع عقود الهندسة والمشتريات والإنشاءات.

وباعتبارها أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم، تعمل دولة قطر عن كثب مع شركاء دوليين للتوصل إلى حلول طويلة الأجل لتوفير إمدادات من الوقود النظيف والموثوق لمختلف الدول في جميع أنحاء العالم.

وتتملك دولة قطر أكبر أسطول لنقل الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم، حيث يضم أكثر من 70 سفينة، وستضاف 100 سفينة حديثة لنقل الغاز الطبيعي المسال بدءاً من عام 2024. وتلعب دولة قطر دوراً محورياً في الجهود الرامية لتحويل الطاقة نظراً لكونها مورداً رئيسياً للغاز الطبيعي، وذلك عبر توفير الغاز الطبيعي

